الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الجمهورية
التاريخ : ١٩٧١/٧/٢٤

حول المبادئ الأساسية للدستور

وافق مجلس الشعب على المبادىء الاساسية لمشروع الدستور لجمهورية مصر العربية . وقد تركزت هذه المبادىء الاساسية فى ٨١ مادة موزعة على خمسة ابواب رئيسية من ابواب الدستور.

وقد جاءت اغلب هذه المواد انعكاسا للافكار والمبادىء التى طرحها الرئيس انور السادات فى حديثه الى مجلس الشعب فى مايو الماضى . كما ان هذه المواد عكست الحوار الواسع الذى ساهمت فيه كثير من التجمعات حول ما يجب أن يتضمنه الدستور . وبصفة عامة فان هذه المبادىء قد عكست ارادة الشعب فى ان يتضمن الدستور بلورة وتأكيدا للمبادىء الاساسية التى تضمنها الميثاق وبيان ٣٠ مارس ، وهى المبادىء التى حاول البعض - فى غمرة المناقشة - ان يدعى بانها مبادىء فات اوانها، وانها امور متغيرة لا يجوز النص عليها فى صلب الدستور ، مثال ذلك مبدأ ان يكون نصف اعضاء مجلس الشعب على الاقل من العمال والفلاحين . كما اكدت هذه المبادىء ان « الاساس الاقتصادى هو النظام الاشتراكى ويسيطر الشعب على كل ادوات الانتاج » .

وبالمثل ، فانهذه المبادىءالاساسية قد وضعت مبادىءجديدةعلى فقهنا وقانوننا الدستورى منذ دستور ١٩٥٦ ، من ذلك مبدأ عدم جواز انتخاب رئيس الجمهورية اكثر من مرتين متتاليتين . وقد سبق للرئيس السادات ان اقترح أن تكون رئاسة الجمهورية لمدة ست سنوات . ويبدو أن اللجنة التحضيرية مالت الى الاخذ بمبدأ التجديد لمرة واحدة . وهنا كان يجب أن تحدد فترة الرئاسة بخمس سنوات بدلا من ست . لان تحديد ست سنوات كفترة رئاسة مقرون فى اقتراح الرئيس السادات بعدم جواز التجديد ، وحيث أن المبادىء المقترحة اخذت بمبدأ التجديد ، كان من الاولى أن تخفض دورة الرئاسة الى خمس سنوات بدلا من ست .

وليست هذه هى النقطة الوحيدة التى تثير المناقشة ، فهناك نقاط اخرى فى المبادىء التى وافق عليها مجلس الشعب جديرة بان تلقى من المؤتمر القومى الذى ستعرض عليه هذه المبادىء ، ومن الشعب كله اعمق المناقشات واخصبها . من ذلك النص على ان « الشريعة الاسلامية هى المصدر الاول والرئيسى للتشريع » . ففى المناقشات التى سبقت صياغة هذه المادة ، طالب البعض بان ينص على ان « الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى والوحيد للتشريع » . وطالب فريق آخر بان ينص على ان الشريعة الاسلامية هى مصدر رئيسى ضمن مصادر اخرى . ويبدو ان المادة بصياغتها الحالية مالت الى التوفيق بين الرايين مع شىء من الغموض يجب عند الصياغة النهائية ان نتجنبه .

وهناك نقاط اخرى فى هذه المقترحات جديرة بالمناقشة .وعلى كل ، يجب ـ بعد عرض هذه المبادىء على المؤتمر القومى ـ ان تطبع وتوزع على اوسع نطاق ، وان تبدا وحدات الاتحاد الاشتراكى بمناقشة هذه المبادىء ، وابراء ملاحظاتها عليها ، ورفعها الى اللجنه التحضيرية للدستور ، والى مجلس الشعب ، لتؤخذ فى الاعتبار قبل وضع الدستور فى صياغته النهائية .